

FILE COPY

REFERENCE AND TERMINOLOGY UNIT
Please return to room



NATIONS UNIES

ASSEMBLEE
GENERALE



Distr. GENERALE

A/CN.9/334

22 mars 1990

FRANCAIS

Original : ANGLAIS

COMMISSION DES NATIONS UNIES
POUR LE DROIT COMMERCIAL INTERNATIONAL

Vingt-troisième session
New York, 25 juin-6 juillet 1990

CONVENTION SUR LA PRESCRIPTION EN MATIERE DE VENTE INTERNATIONALE
DE MARCHANDISES

Note du Secrétariat

1. A sa vingt-deuxième session, en 1989, la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international a été informée que le Secrétaire général avait fait établir et distribuer par notification dépositaire un texte de la Convention sur la prescription en matière de vente internationale de marchandises telle que modifiée par le Protocole de 1980 y relatif (A/44/17, par. 262 et 263). Ce texte avait été établi dans les cinq langues (à savoir l'anglais, le chinois, l'espagnol, le français et le russe) de la Conférence des Nations Unies sur la prescription en matière de vente internationale de marchandises qui, en 1974, avait adopté la Convention. L'arabe n'ayant pas figuré parmi les langues de la Conférence, il n'existait pas de version arabe de la Convention; par contre, le Protocole, qui a été adopté par la Conférence des Nations Unies sur les contrats de vente internationale de marchandises, existait dans cette langue.
2. La Commission a décidé de demander l'établissement d'une version arabe de la Convention telle que modifiée par le Protocole. A cette fin, elle a prié le Secrétaire général d'en établir une traduction en arabe et a décidé qu'elle examinerait cette traduction à sa vingt-troisième session et qu'elle proposerait alors au Secrétaire général un texte qui pourrait être diffusé par notification dépositaire, afin de permettre à tous les Etats de présenter des commentaires avant que ce texte soit publié comme version arabe définitive de la Convention telle que modifiée (A/44/17, par.264).
3. On trouvera en annexe à la présente note le texte de la traduction en arabe de la Convention telle que modifiée par le Protocole qui avait été demandée.

ملاحظة استهلالية

- ١ - أُبرمت اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع (المسماة فيما بعد اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤) في نيويورك في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٤ . وأُبرم بروتوكول اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ (المسمى فيما بعد بروتوكول ١٩٨٠) في فيينا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ .
- ٢ - وقد بدأ نفاذ اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ وبروتوكول ١٩٨٠ معا في ١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وفقا للمادة ٤٤ (١) من اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ والمادة التاسعة (١) من بروتوكول ١٩٨٠ .
- ٣ - ووفقا للفقرة (٣) من المادة الرابعة عشرة من بروتوكول ١٩٨٠ ، أعد الأمين العام نص اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ بصيغته المعدلة ببروتوكول ١٩٨٠ ، وسيرد فيما يلي .
- ٤ - ويتضمن هذا النص التعديلات ذات الصلة على مواد اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ، حسبما نص عليها بروتوكول ١٩٨٠ . وتيسيرا للرجوع ، يرد في الحواشي نص الأحكام الأصلية لاتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ، التي عدلت ببروتوكول ١٩٨٠ . كما يتضمن هذا النص أحكاما موضوعية (الأحكام الختامية) من بروتوكول ١٩٨٠ حسب المقتضى ، بما في ذلك إضافات أُدخلت لأسباب تتعلق بالتحريير . وتوخيا للإيضاح ، أُعطيت أرقام "مكررة" للمواد ذات الصلة من بروتوكول ١٩٨٠ التي أُدرجت في هذا النص لاتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ بصيغتها المعدلة ، مع بيان أرقام المواد المقابلة في بروتوكول ١٩٨٠ بين أقواس .

اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع
بصفتها المعدلة
بالبروتوكول المعدل لاتفاقية مدة التقادم
في البيع الدولي للبضائع

ديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

إذ ترى أن التجارة الدولية عامل هام في تعزيز العلاقات الودية بين الدول ،

وإذ تعتقد أن إقرار قواعد موحدة تنظم مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع
من شأنه أن يسهل تنمية التجارة العالمية ،

قد اتفقت على مايلي :

الجزء الأول - أحكام موضوعية

مجال التطبيق

المادة ١

- ١ - تحدد هذه الاتفاقية الحالات التي لا يعود ممكناً فيها ، بسبب انتهاء مدة زمنية معينة ، أن يقدم أي من المشتري أو البائع مطالبات ضد الآخر ناشئة عن عقد للبيع الدولي للبضائع أو متصلة بخرق هذا العقد أو انهاء أو صحته . ويشار هنا الى المدة الزمنية المعنية هذه بعبارة "مدة التقادم" .
- ٢ - لا تسمى هذه الاتفاقية الحد الزمني الذي يشترط فيه أن يقوم أحد الطرفين ، كشرط لاكتساب أو لممارسة الحق في المطالبة ، بتقديم اخطار الى الطرف الآخر أو بتنفيذ أي عمل غير البدء في اجراءات قانونية .

٣ - في هذه الاتفاقية :

- (أ) تعني الفاظ "المشتري" و"البائع" و"الطرف" ، الأشخاص الذين يشتررون أو يبيعون أو يوافقون على بيع أو شراء البضائع ، و خلفهم في حقوقهم أو التزاماتهم والمُتنازل لهم عن هذه الحقوق أو الالتزامات بموجب عقد البيع ؛
- (ب) يعني "الدائن" الطرف الذي يتمسك بمطالبة ، سواء كانت مطالبة بمبلغ من المال أم لا ؛
- (ج) يعني "المدين" الطرف الذي يتمسك الدائن بمطالبة ضده ؛
- (د) يعني "خرق العقد" عدم قيام طرف ما بأداء العقد أو قيامه بأي أداء لا يتمشى مع العقد ؛
- (هـ) تشمل "الاجراءات القانونية" الاجراءات القضائية والتحكيمية والادارية ؛
- (و) تشمل لفظة "الشخص" المؤسسة أو الشركة أو المشاركة أو الرابطة أو الكيان ، سواء من القطاع الخاص أو العام ، ممن يمكنه أن يُقاضي أو أن يُقاضى ؛
- (ز) تشمل "الكتابة" البرقية والتلکس ؛
- (ح) تعني "السنة" سنةً بموجب التقويم الغريغوري .

المادة ٣

لاغراض هذه الاتفاقية :

- (أ) يعتبر عقد بيع البضائع دولياً اذا كان مكانا عمل المشتري والبائع ، وقت إبرام العقد ، في دولتين مختلفتين ؛

(ب) لا يلتفت الى وقوع مكاني عمل الطرفين في دولتين مختلفتين اذا لم يتضح ذلك سواء من العقد أو من أية معاملات بين الطرفين أو من معلومات كشفت عنها في أي وقت قبل إبرام العقد أو عند إبرامه ؛

(ج) إذا كان لأحد الطرفين في عقد لبيع البضائع أماكن عمل في أكثر من دولة واحدة ، يكون مكان عمله هو المكان الأوثق صلة بالعقد وبأدائه ، مع مراعاة الظروف المعلومة للطرفين أو التي يتوقعها الطرفان وقت إبرام العقد ؛

(د) إذا لم يكن لأحد الطرفين مكان عمل ، يشار الى مكان اقامته المعتاد ؛

(هـ) لا تدخل في الاعتبار جنسية الطرفين ولا الطابع المدني أو التجاري لهما أو للعقد .

المادة ٣*

١ - لا تنطبق هذه الاتفاقية إلا في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا كان مكانا عمل طرفي عقد البيع الدولي للبضائع ، وقت إبرامه ، في دول متعاقدة ؛ أو

* النص بالصيغة المعدلة وفقا للمادة الأولى من بروتوكول ١٩٨٠ . وتلتزم الدول التي تصدر إعلانا بمقتضى المادة ٣٦ مكررا (المادة الثانية عشرة من بروتوكول ١٩٨٠) بالمادة ٣ بصيغتها المعتمدة أصلا في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ . أما نص المادة ٣ بصيغته المعتمدة أصلا فهو كما يلي :

"المادة ٣

- ١ - لا تنطبق هذه الاتفاقية إلا اذا كان مكانا عمل طرفي عقد البيع الدولي للبضائع ، وقت إبرام العقد ، في دول متعاقدة .
- ٢ - تنطبق هذه الاتفاقية بغض النظر عن القانون الذي كان سينطبق بحكم قواعد القانون الدولي الخاص ، ما لم تنص الاتفاقية ذاتها على خلاف ذلك .
- ٣ - لا تنطبق هذه الاتفاقية اذا استبعد الطرفان انطباقها صراحة ."

(ب) عندما تؤدي قواعد القانون الدولي الخاص الى تطبيق قانون دولة متعاقدة على عقد البيع .

٢ - لا تنطبق هذه الاتفاقية اذا استبعد الطرفان انطباقها صراحةً .

المادة ٤*

لا تنطبق هذه الاتفاقية على مبيعات :

(أ) البضائع التي تشتري للاستعمال الشخصي أو العائلي أو المنزلي ، إلا إذا كان البائع لا يعلم ، في أي وقت قبل إبرام العقد أو لدى إبرامه ، ولا يفترض فيه أن يعلم أن البضائع اشترت لاستعمالها في أي وجه من الوجوه المذكورة ؛

(ب) البضائع المباعة بالمزاد ؛

(ج) البضائع المباعة تنفيذاً لحكم أو غير ذلك بموجب سلطة القانون ؛

(د) السندات أو الأسهم أو سندات الاستثمار أو الصكوك القابلة للتداول أو النقود ؛

(هـ) السفن أو المراكب أو الحوامات أو الطائرات ؛

(و) الكهرباء .

* نص الفقرتين (أ) و (هـ) بالصيغة المعدلة وفقاً للمادة الثانية من بروتوكول ١٩٨٠ . أما نص الفقرتين (أ) و (هـ) من المادة ٤ بصيغته المعتمدة أصلاً في اتفاقية التقدم لعام ١٩٧٤ ، قبل تعديلها ببروتوكول ١٩٨٠ ، فهو كما يلي :

(أ) البضائع التي تشتري للاستعمال الشخصي أو العائلي أو المنزلي ؛

(هـ) السفن أو المراكب أو الطائرات ؛

المادة ٥

لا تنطبق هذه الاتفاقية على المطالبات القائمة على أساس مايلي :

- (أ) وفاة أي شخص أو اصابته الشخصية ؛
- (ب) أذى نووي ناجم عن البضائع المبيعة ؛
- (ج) رهن مالي أو عقاري أو غير ذلك من حقوق الضمان التي تخضع لها الممتلكات ؛
- (د) حكم يصدر أو قرار يتخذ في اجراءات قانونية ؛
- (هـ) وثيقة يمكن الحصول على إنفاذ أو تنفيذ مباشر عليها وفقاً لقانون المكان الذي يُطلب فيه الإنفاذ أو التنفيذ ؛
- (و) سفتجة أو شيك أو سند اذني .

المادة ٦

- ١ - لا تنطبق هذه الاتفاقية على العقود التي يقوم الجزء الغالب من التزامات البائع فيها على توريد اليد العاملة أو خدمات أخرى .
- ٢ - تعتبر عقود توريد بضائع سيجري صنعها أو انتاجها عقود بيوع ، إلا اذا تعهد الطرف الطالب للبضائع بتوريد جزء هام من المواد اللازمة لصنع هذه البضائع أو انتاجها .

المادة ٧

يراعى في تفسير أحكام هذه الاتفاقية وفي تطبيقها طابعها الدولي وضرورة تعزيز التوحيد .

طول مدة التقادم وبدؤها

المادة ٨

مدة التقادم أربع سنوات .

المادة ٩

١ - رهنا بأحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ ، تبدأ مدة التقادم في تاريخ نشوء المطالبة .

٢ - لا يُرجع بدء مدة التقادم :

(أ) اشتراط تقديم إخطار للطرف المعني على النحو الوارد في الفقرة ٢ من المادة ١ ، أو

(ب) وجود نص في اتفاق للتحكيم يفيد بعدم نشوء حق حتى يصدر قرار التحكيم .

المادة ١٠

١ - تنشأ المطالبة المترتبة على خرق للعقد في تاريخ وقوع ذلك الخرق .

٢ - تنشأ المطالبة المترتبة على عيب أو غيره من أشكال عدم المطابقة في تاريخ تسليم البضائع فعلاً للمشتري أو في تاريخ رفضه لعرض تسليمها .

٣ - تنشأ المطالبة المستندة إلى غش ارتكب قبل إبرام العقد أو وقت إبرامه أو أثناء أدائه في تاريخ اكتشاف الغش أو في التاريخ الذي كان من الممكن بصورة معقولة اكتشافه فيه .

المادة ١١

إذا أعطى البائع تعهداً سريعاً يتمل بالبضائع وينص على سريانه لفترة معينة من الزمن ، سواء تم التعبير عنه مع تحديد الفترة الزمنية أو بغير ذلك ، فإن مدة التقادم المتعلقة بأي مطالبة ناشئة عن التعهد تبدأ في تاريخ إخطار المشتري البائع بالواقعة التي تستند إليها المطالبة ، على ألا يتجاوز ذلك تاريخ انقضاء فترة التعهد .

المادة ١٢

١ - في الأحوال التي يُنص عليها في القانون المنطبق على العقد ، إذا حقّ لأحد الطرفين أن يعلن إنهاء العقد قبل حلول موعد الأداء ومارس هذا الحق ، فإن مدة التقادم المتعلقة بمطالبة تستند إلى أي من هذه الأحوال تبدأ في تاريخ إبلاغ الإعلان إلى الطرف الآخر . أما إذا لم يعلن إنهاء العقد قبل حلول موعد الأداء ، فإن مدة التقادم تبدأ بتاريخ حلول موعد الأداء .

٢ - تبدأ مدة التقادم المتعلقة بمطالبة تنشأ عن خرق أحد الطرفين لعقد لتوريد بضائع أو لدفع ثمنها بالتقسيت ، فيما يتمل بكل قسط على حدة ، في تاريخ حصول ذلك الخرق . وإذا حقّ لأحد الطرفين ، بموجب القانون المنطبق على العقد ، أن يعلن إنهاء العقد بسبب هذا الخرق ومارس هذا الحق ، تبدأ مدة التقادم المتعلقة بجميع الأقساط ذات الصلة في تاريخ إبلاغ الإعلان إلى الطرف الآخر .

توقف سريان مدة التقادم وتمديدتها

المادة ١٣

يتوقف سريان مدة التقادم إذا قام الدائن بأي عمل يُعتبر ، بموجب قانون المحكمة التي تقام فيها الإجراءات ، أنه يبدأ الإجراءات القضائية ضد المدين أو أنه يقدم مطالبة الدائن في إجراءات قضائية أقيمت بالفعل ضد المدين ، بغرض الحصول على اعتراف بمطالبته أو تنفيذها .

المادة ١٤

١ - إذا اتفق الطرفان على الخضوع للتحكيم ، يتوقف سريان مدة التقادم إذا بدأ أحد الطرفين بإجراءات التحكيم بالصورة المنصوص عليها في اتفاق التحكيم أو بالقانون المنطبق على هذه الإجراءات .

٢ - في حال عدم وجود نص بذلك ، يعتبر أن إجراءات التحكيم قد بدأت في تاريخ تسليم طلب احالة المطالبة المتنازع بشأنها للتحكيم ، في المكان المعتاد لاقامة الطرف الآخر أو لعمله ، أما إذا لم يكن له مكان معتاد للإقامة أو للعمل ففي آخر مكان معروف لاقامته أو عمله .

المادة ١٥

في أية إجراءات قانونية خلاف تلك المذكورة في المادتين ١٣ و ١٤ ، بما في ذلك الإجراءات القانونية التي تبدأ بسبب :

(أ) وفاة المدين أو عجزه ،

(ب) افلاس المدين أو تعرضه لأي حال من أحوال الاعسار يصيب ممتلكاته كلها ، أو

(ج) حل أو تصفية مؤسسة أو شركة أو مشاركة أو رابطة أو كيان إذا كانت هي المدين ،

يتوقف سريان مدة التقادم عندما يقدم الدائن مطالبة في هذه الإجراءات بفرض الحصول على اعتراف بمطالبته أو تنفيذها رهنا بالقانون الناظم لهذه الإجراءات .

المادة ١٦

لاغراض المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ ، أي عمل يؤدي على سبيل المطالبة المضادة يعتبر قد أدى بنفس التاريخ الذي أدى فيه العمل المتعلق بالمطالبة التي نشأت

المطالبة المضادة في مواجهتها ، شريطة أن تكون المطالبة والمطالبة المضادة متملتتين بنفس العقد أو بعدة عقود أبرمت إبان معاملة واحدة .

المادة ١٧

- ١ - في حالة تقديم مطالبة في اجراءات قانونية خلال مدة التقادم وفقاً للمادة ١٣ أو ١٤ أو ١٥ أو ١٦ وانتهاء هذه الاجراءات القانونية دون قرار ملزم بشأن ملاحية المطالبة ، يعتبر سريان مدة التقادم مستمراً .
- ٢ - إذا كانت مدة التقادم ، وقت انتهاء هذه الاجراءات القانونية ، قد انقضت أو بقي أقل من سنة على انقضائها ، فإنه يكون للدائن الحق في فترة سنة واحدة من تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية .

المادة ١٨

- ١ - في حال البدء باجراءات قانونية ضد أحد المدينين ، يتوقف سريان مدة التقادم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالنسبة لأي طرف آخر مسؤول مع المدين بالتكافل والتضامن ، شريطة أن يكون الدائن قد أبلغ هذا الطرف كتابة خلال تلك المدة ببدء الاجراءات .
- ٢ - في حال بدء مشتر من الباطن لاجراءات قانونية ضد المشتري ، يتوقف سريان مدة التقادم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالنسبة لمطالبة المشتري ضد البائع ، إذا أبلغ المشتري البائع كتابة خلال تلك الفترة ببدء الاجراءات .
- ٣ - إذا كانت الاجراءات القانونية المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة قد انتهت ، فإنه يعتبر أن سريان مدة التقادم ، المتعلقة بمطالبة الدائن أو المشتري ضد الطرف المسؤول بالتكافل والتضامن أو ضد البائع ، لم يتوقف بموجب الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة ، ولكن يكون للدائن أو المشتري الحق في سنة اضافية اعتباراً من تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية ، إذا كانت مدة التقادم في ذلك الوقت قد انقضت أو بقي أقل من سنة على انقضائها .

المادة ١٩

إذا قام الدائن ، في الدولة التي يوجد فيها مكان عمل المدين وقبل انقضاء مدة التقادم ، بأي عمل ، خلاف الاعمال المنصوص عليها في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ ، يترتب عليه بموجب قانون تلك الدولة بدء مدة التقادم ، تبدأ مدة تقادم جديدة تمتد أربع سنوات اعتباراً من التاريخ الذي يحدده القانون .

المادة ٢٠

١ - إذا اعترف المدين كتابةً قبل انقضاء مدة التقادم بالتزامه للدائن ، يبدأ سريان مدة تقادم جديدة تمتد أربع سنوات اعتباراً من تاريخ هذا الاعتراف .

٢ - يكون لقيام المدين بدفع الغائدة أو بالأداء الجزئي لالتزام ما نفس أثر الاعتراف المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المادة إذا أمكن بصورة معقولة الاستدلال من دفع الغائدة أو الأداء الجزئي على اعتراف المدين بذلك الالتزام .

المادة ٢١

إذا أدت ظروف لا قدرة للدائن على التحكم فيها أو تفاديهما أو التغلب عليهما إلى منعه من وقف سريان مدة التقادم ، تمدد مدة التقادم بحيث لا تنقضي قبل انقضاء سنة واحدة من تاريخ انتهاء تلك الظروف .

قيام الطرفين بتعديل مدة التقادم

المادة ٢٢

١ - لا يمكن تعديل مدة التقادم أو المساس بها بإعلان أو اتفاق بين الطرفين إلا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة .

٢ - للمدين ، في أي وقت أثناء سريان مدة التقادم ، أن يمددها بإعلان كتابي يقدمه إلى الدائن . ويمكن تجديد هذه الاعلان .

٢ - لا تفسر أحكام هذه المادة صلاحية حكم يرد في عقد البيع وينص على وجوب البدء بإجراءات التحكيم خلال مدة تقادم أقصر من المدة المحددة في هذه الاتفاقية ، شريطة أن يكون ذلك الحكم صالحاً بموجب القانون المنطبق على عقد البيع .

الحد العام لمدة التقادم

المادة ٢٣

على الرغم من أحكام هذه الاتفاقية ، تنقضي مدة التقادم في كل الأحوال في موعد لا يتجاوز عشر سنوات من تاريخ بدء سريانها بموجب المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من هذه الاتفاقية .

أشار انقضاء مدة التقادم

المادة ٢٤

لا يؤخذ بانقضاء مدة التقادم في أية إجراءات قانونية إلا إذا تذرع بها أحد طرفي هذه الإجراءات .

المادة ٢٥

١ - رهنا بأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة وبأحكام المادة ٢٤ ، لا يُعترف بأي مطالبة ولا تنفذ في أية إجراءات قانونية تبدأ بعد انقضاء مدة التقادم .

٢ - على الرغم من انقضاء مدة التقادم ، يجوز لأحد الطرفين أن يستند إلى مطالبته على سبيل الدفاع أو المقاصة مع مطالبة مقدمة من الطرف الآخر ، شريطة ألا يجري ذلك ، في الحالة الأخيرة ، إلا :

(١) إذا اتمت كل من المطالبتين بنفس العقد أو بعدة عقود أبرمت إيمان نفس المعاملة ، أو

(ب) إذا كان من الممكن أن يتم التقام بين المطالبتين في أي وقت قبل انقضاء مدة التقادم .

المادة ٢٦

إذا أدى المدين التزامه بعد انقضاء مدة التقادم ، لا يحق له على هذا الأساس بأي حال من الأحوال أن يطالب بالتعويض حتى ولو لم يكن عارفاً وقت أدائه لالتزامه بأن مدة التقادم قد انقضت .

المادة ٢٧

يكون لانقضاء مدة التقادم المنطبقة على أصل الدين نفس الأثر على الالتزام بدفع الفائدة على ذلك الدين .

حساب المدة

المادة ٢٨

١ - تحسب مدة التقادم بحيث تنقضي بنهاية اليوم المقابل لتاريخ بدء سريانها . وفي حال عدم وجود تاريخ مقابل ، تنقضي مدة التقادم بنهاية اليوم الأخير من الشهر الأخير فيها .

٢ - تحسب مدة التقادم بالاستناد إلى التاريخ المعمول به في مكان بدء الإجراءات القانونية .

المادة ٢٩

إذا وافق اليوم الأخير من مدة التقادم عطلة رسمية أو عطلة قضائية تمنع اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في مكان الولاية القضائية حيث يبدأ الدائن الإجراءات القانونية أو يقدم المطالبة على النحو المنصوص عليه في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ ، تمدد مدة التقادم بحيث لا تنقضي إلا بعد انتهاء اليوم الأول التالي للعطلة

الرسمية أو العطلة القضائية الذي يمكن فيه البدء بهذه الاجراءات أو تقديم المطالبة في اطار هذه الولاية .

الاثـر الدولي

المادة ٣٠

يكون للأعمال والظروف المشار إليها في المواد من ١٣ الى ١٩ والتي تقع فسي احدى الدول المتعاقدة أثرها ، في حكم هذه الاتفاقية ، في دولة متعاقدة أخرى ، شريطة أن يكون الدائن قد اتخذ جميع الخطوات المعقولة لضمان إبلاغ المدين بالعمل أو الظرف ذي الصلة بأسرع ما يمكن .

الجزء الثاني - التنفيذ

المادة ٣١

١ - إذا كان للدولة المتعاقدة وحدتان اقليميتان أو أكثر تنطبق فيهما بموجب دستورهما نظم قانونية مختلفة فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها هذه الاتفاقية ، يحق للدولة ، وقت التوقيع أو التصديق أو الانضمام ، أن تعلن أن هذه الاتفاقية تنطبق على جميع وحداتها الإقليمية أو على واحدة أو أكثر فقط ، ولها أن تعدل إعلانها هذا بتقديم إعلان آخر في أي وقت .

٢ - يتم اشعار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الإعلانات التي يجب أن تنم صراحة على الوحدات الإقليمية التي تنطبق عليها الاتفاقية .

٣ - إذا لم يصدر وقت التوقيع أو التصديق أو الانضمام إعلان عن دولة متعاقدة ينطبق عليها الوصف الوارد في الفقرة ١ من هذه المادة ، تسري الاتفاقية على جميع الوحدات الإقليمية لتلك الدولة .

* ٤ - اذا طبقت هذه الاتفاقية في وحدة اقليمية او اكثر في دولة متعاقدة ، بموجب إعلان صادر وفقاً لهذه المادة ، ولكن ليس في جميع وحداتها الاقليمية ، وكان مكان عمل أحد طرفي العقد كائناً في تلك الدولة ، لا يعتبر مكان العمل هذا ، في حكم هذه الاتفاقية ، كائناً في دولة متعاقدة ما لم يكن موجوداً في وحدة اقليمية تطبق فيها هذه الاتفاقية .

المادة ٢٢

حينما يشار في هذه الاتفاقية الى قانون الدولة التي تنطبق فيها نظم قانونية مختلفة ، تفسر هذه الاشارة بأنها تعني قانون النظام القانوني المعني .

المادة ٢٢

تطبق كل دولة متعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على العقود المبرمة في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية أو المبرمة بعد ذلك التاريخ .

الجزء الثالث - الإعلانات والتحفظات

المادة ٣٤**

١ - يجوز لأي دولتين متعاقدتين أو أكثر تطبيق على المواضيع التي تنظمها هذه الاتفاقية نفس القواعد القانونية أو قواعد قانونية متصلة اتصالاً وثيقاً ، أن تعلن في أي وقت أن الاتفاقية لا تنطبق على عقود البيع الدولي للبضائع اذا كانت أماكن عمل الأطراف موجودة في تلك الدول . ويجوز أن تصدر تلك الإعلانات بصورة مشتركة أو بإعلانات انفرادية متبادلة .

* أضيفت الفقرة ٤ الجديدة بموجب المادة الثالثة من بروتوكول ١٩٨٠ .

** النص بالصيغة المعدلة وفقاً للمادة الرابعة من بروتوكول ١٩٨٠ . أما نص المادة ٢٤ بصيغته المعتمدة أصلاً في اتفاقية التقدم لعام ١٩٧٤ ، قبل تعديلها ببروتوكول ١٩٨٠ ، فهو كما يلي :

(يتبع)

٢ - يجوز للدولة المتعاقدة التي تطبق على المواضيع التي تنظمها هذه الاتفاقية نفس القواعد القانونية التي تطبقها دولة غير متعاقدة أو أكثر أو قواعد قانونية متصلة اتصالاً وثيقاً أن تعلن في أي وقت أن الاتفاقية لا تنطبق على عقود البيع الدولي للبضائع إذا كانت أماكن عمل الأطراف موجودة في تلك الدول .

٣ - إذا أصبحت أي دولة تكون موضوع إعلان صادر بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة دولة متعاقدة فيما بعد ، فإن الإعلان الصادر عنها يحدث أثر الإعلان الصادر بموجب الفقرة ١ اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالدولة المتعاقدة الجديدة ، بشرط أن تنضم الدولة المتعاقدة الجديدة إلى هذا الإعلان أو أن تصدر إعلاناً انفرادياً متبادلاً .

المادة ٢٥

للدولة المتعاقدة أن تعلن ، وقت إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ، أنها لن تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الإجراءات المتعلقة ببطان العقد .

المادة ٢٦

لاي دولة أن تعلن ، وقت إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ، أنها غير مجبرة على تطبيق أحكام المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية .

(تابع الحاشية **)

"المادة ٢٤

يجوز لأي دولتين متعاقدتين أو أكثر أن تعلن في أي وقت أن عقود البيع المبرمة بين بائع له مكان عمل في إحدى هذه الدول ومشتري له مكان عمل في دولة أخرى لا تخضع لهذه الاتفاقية لأن هذه الدول تطبق على المسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية لنفس القواعد القانونية أو قواعد قانونية متصلة اتصالاً وثيقاً " .

المادة ٣٦ مكرراً
(المادة الثانية عشرة من البروتوكول)

لأي دولة أن تعلن ، وقت ايداع وثيقة انضمامها أو ايداع اخطارها بمقتضى المادة ٤٣ مكرراً ، أنها لن تلتزم بالتعديلات التي أدخلتها على المادة ٣ المادة الأولى من بروتوكول ١٩٨٠* ويقدم الاعلان الصادر بمقتضى هذه المادة كتابة ويخطر به الوديع رسمياً .

المادة ٣٧**

لا تحجب هذه الاتفاقية أي اتفاق دولي تم الدخول فيه من قبل أو يتم الدخول فيه مستقبلاً ويتضمن أحكاماً بشأن المواضيع التي تنظمها هذه الاتفاقية ، بشرط أن يكون مكانا عمل البائع والمشتري في دول أطراف في مثل هذا الاتفاق .

المادة ٣٨

١ - للدولة المتعاقدة التي تكون طرفاً في اتفاقية قائمة تتمثل بالبيع الدولي للبضائع أن تعلن ، وقت إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ، أنها لن تطبق هذه الاتفاقية ، الا على عقود البيع الدولي للبضائع على نحو ما تعرّفه تلك الاتفاقية القائمة .

* عندئذ تكون هذه الدولة ملتزمة بالمادة ٣ من الاتفاقية غير المعدلة . وللإطلاع على نص تلك المادة انظر حاشية المادة ٣ .

** النص بصيغته المعدلة وفقاً للمادة الخامسة من بروتوكول ١٩٨٠ . أما نص المادة ٣٧ بصيغته المعتمدة أملاً في اتفاقية التقدم لعام ١٩٧٤ ، قبل تعديلها بمقتضى بروتوكول ١٩٨٠ ، فهو كما يلي :

"المادة ٣٧

لا تكون لهذه الاتفاقية الغلبة على الاتفاقيات المعقودة أو التي قد تعقد ، والتي تحتوي على أحكام تتعلق بالمسائل التي تشملها هذه الاتفاقية ، شريطة أن يكون مكان عمل البائع والمشتري في دول أطراف في تلك الاتفاقيات ."

٢ - يتوقف سريان هذا الاعلان في اليوم الاول من الشهر التالي لانقضاء اثني عشر شهرا على دخول اتفاقية جديدة للبيع الدولي للبضائع ، مبرمة برعاية الأمم المتحدة ، حيز النفاذ .

المادة ٢٩

لا يُسمح بأي تحفظات خلاف تلك المقدمة وفقا للمواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٦ مكرراً و ٢٨ .

المادة ٤٠

١ - توجه الاعلانات الصادرة بموجب هذه الاتفاقية الى الامين العام للأمم المتحدة وتسري في آن واحد مع بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة المعنية ، إلا في حال الإعلانات الصادرة فيما بعد ، فهي تسري في اليوم الاول من الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ استلام الامين العام للأمم المتحدة لها* . أما الاعلانات الانفرادية المتبادلة الصادرة بموجب المادة ٢٤ فتسري في اليوم الاول من الشهر التالي لإنقضاء ستة شهور على استلام الامين العام للأمم المتحدة لآخر إعلان* .

٢ - لأي دولة أصدرت اعلاناً بموجب هذه الاتفاقية أن تسحب اعلانها في أي وقت بإخطار توجهه الى الامين العام للأمم المتحدة . ويسري هذا السحب في اليوم الاول من الشهر التالي لانقضاء ستة شهور على استلام الامين العام للأمم المتحدة للإخطار . أما بالنسبة للإعلان الصادر بموجب المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية فإن هذا السحب ، يبطل ، اعتباراً من تاريخ سريانه ، أي اعلان متبادل أصدرته دولة أخرى بموجب المادة المذكورة .

* اضيفت العبارة الاخيرة من الفقرة ١ من المادة ٤٠ (بين نجمتين) وفقاً للمادة السادسة من بروتوكول ١٩٨٠ .

الجزء الرابع - أحكام ختامية

المادة ٤١

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية* أمام جميع الدول حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ في مقر الأمم المتحدة .

المادة ٤٢

تخضع هذه الاتفاقية* للتصديق . وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٤٣

يبقى باب الانضمام الى هذه الاتفاقية* مفتوحاً لأي دولة . وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٤٣ مكرراً

(المادة العاشرة من البروتوكول)

إذا صدقت دولة على اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ أو انضمت إليها بعد بدء نفاذ بروتوكول ١٩٨٠ ، فإن التصديق أو الانضمام يعتبر أيضاً تصديقاً على الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٨٠ أو انضماماً إليها إذا قامت هذه الدولة باخطار الوديع بذلك .

المادة ٤٣ ثالثاً

(المادة الثامنة (٢) من البروتوكول)

يترتب على الانضمام إلى بروتوكول ١٩٨٠ من قبل أية دولة ليست طرفاً متعاقداً في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ انضمامها إلى تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة بهذا البروتوكول ، رهناً بأحكام المادة ٤٤ مكرراً .

* تشير إلى اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ .

المادة ٤٤

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر التالي لإنقضاء ستة أشهر على تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام العاشرة .

٢ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها ، بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العاشرة ، في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ ايداع وثيقة تصديق أو انضمام تلك الدولة .

المادة ٤٤ مكرراً

(المادة الحادية عشرة من البروتوكول)

كل دولة تصبح طرفاً متعاقداً في اتفاقية التقدم لعام ١٩٧٤ بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٨٠ تعتبر ، ما لم تخطر الوديع بخلاف ذلك ، طرفاً متعاقداً أيضاً في الاتفاقية ، بصيغتها غير المعدلة ، إزاء أي طرف متعاقد في الاتفاقية لم يصبح بعد طرفاً متعاقداً في بروتوكول ١٩٨٠ .

المادة ٤٥

١ - يجوز لأي دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة بذلك .

٢ - يبدأ نفاذ الانسحاب في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء اثني عشر شهراً على استلام الأمين العام للأمم المتحدة للإخطار .

المادة ٤٥ مكرراً

(المادة الثالثة عشرة (٣) من البروتوكول)

أي دولة متعاقدة يتوقف بالنسبة إليها نفاذ بروتوكول ١٩٨٠ بتطبيق الفقرتين

(١) و (٢)* من المادة الثالثة عشرة من بروتوكول ١٩٨٠ تظل طرفا متعاقدا في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ، بصيغتها غير المعدلة ، ما لم تنسحب من الاتفاقية غير المعدلة وفقا لاحكام المادة ٤٥ من تلك الاتفاقية .

المادة ٤٦

يودع أصل هذه الاتفاقية ، الذي تتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والفرنسية في الحجية ، لدى الامين العام للأمم المتحدة .

* فيما يلي نص الفقرتين (١) و (٢) من المادة الثالثة عشرة من البروتوكول :

(١) يجوز للدولة المتعاقدة أن تنسحب من هذا البروتوكول بإخطار الوديعة بما يفيد ذلك .

(٢) يبدأ نفاذ الانسحاب في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء اثنى عشر شهرا على استلام الوديعة للإخطار .